إن المقارنة بين النظام التعليمي في فنلندا ونظيره في مصر تعد خطوة أساسية لفهم كيف تؤثر القرارات الإدارية والتربوية على جودة التعليم. ورغم الاختلاف الكبير بين الدولتين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن دراسة تجربتيهما تساعدنا في معرفة الطرق التي ترفع من مستوى المدارس وتُحسن نتائج الطلاب.اولا: النظام التعليمي الفنلنديتتسم المنظومة التربوية الفنلندية بالاعتماد على ركائز أساسية، والحرية المقترنة بالمسؤولية، وضمان تكافؤ الفرص التعليمية للجميع. وتوفر الموجهات التربوية هناك حيزًا مريحًا للكادر التعليمي والمؤسسات المدرسية لاختيار أنسب الأساليب التدريسية التي تتوافق مع متطلبات الدارسين، وذلك في نطاق المرتكزات العامة للمنهج الوطني. تحظى وظيفة المعلم بتقدير اجتماعي رفيع، حيث تخضع مراحل تأهيل الكوادر التعليمية لمعايير أكاديمية صارمة، إذ لا تكتمل متطلبات التوظيف في أغلب المراحل الدراسية إلا بالحصول على شهادة الماجستير. لا تقتصر أساليب قياس التحصيل الدراسي في فنلندا على الاختبارات الوطنية المركزية، بل تنوع في طرائقها لتعمل على متابعة الأداء من خلال التقييم المستمر، ورصد التفاعل داخل القاعات الدراسية، والامتحانات الدورية التي توضح مكامن التميز والقصور لدى الطالب. ولا يستند هذا النظام إلى آلية الرقابة المدرسية المعتادة، بل يركز على تمكين المؤسسات التعليمية من تقييم مساراتها ذاتيًا والارتقاء بجودة مخرجاتها. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن ترسخ روح الثقة لدى القائمين على التعليم، وتضمن خلق مناخ دراسي يهتم بالخصائص الفردية لكل متعلم (علي،تعتمد المنظومة التعليمية في مصر بشكل أساسي على وزارة التربية والتعليم، فهي المسؤولة عن وضع الخطط، وذلك بهدف توحيد مستوى التعليم في جميع أنحاء الجمهورية. تواجه هذه المنظومة تحديات صعبة، أبرزها ازدحام الفصول بكثافة طلابية عالية، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لتطوير مهارات المعلمين وتغيير أساليب التدريس التقليدية.وتلعب الامتحانات دوراً أساسياً في تقييم الطلاب وتحديد مستوياتهم، لكن التركيز المبالغ فيه على الدرجات قد يدفع الطلاب إلى الاعتماد على الحفظ والتلقين فقط، بدلاً من تنمية مهارات التفكير والبحث لديهم. أصبح من الضروري اعتماد طرق تقييم متنوعة، وإعطاء المعلمين دوراً أكبر في اتخاذ القرارات، وتطوير الإدارة المدرسية لتواكب احتياجات الطلاب المتغيرة وتناسب الظروف المختلفة لكل مدرسة(خالد,ثالثاً: تحليل المقارنة بين النظامينتوضح المقارنة أن الاختلاف بين النظامين لا يتوقف عند طريقة الإدارة فقط، بل يشمل أيضاً جودة المعلمين، ومدى الثقة بين الإدارة والمدارس. فبينما يثبت النموذج الفنلندي أهمية الاهتمام بتدريب المعلم ومنحه الحرية في التدريس، تظهر التحديات في مصر حاجة ملحة لتحسين الإمكانيات الأساسية، وتطوير طرق التدريس والتقييم.ويرى الباحث أن الاستفادة من التجربة الفنلندية تتم من خلال التدرج في إعطاء المدارس صلاحيات أكبر، وتطوير برامج إعداد المعلمين، واعتماد أنظمة تقييم مستمرة، مع ضرورة وجود معايير وطنية تضمن الجودة والعدالة للجميع. لا تهدف هذه المقارنة إلى مجرد نقد الأنظمة التعليمية، بل تهدف إلى اختيار أفضل الممارسات وتطبيقها بما يناسب الواقع المحلي في نظام التعليم العماني.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي